القِياسُ النَّحْويُّ عندَ المَرزُوقِي تـ 421هـ

طالب دكتوراه: عبد الله اليونس

لغة عربية – كلية الآداب – جامعة البعث

الدكتور المشرف: سمير معلوف + د. عصام الكوسى

ملخَّص البحث

وضعَ علماءُ النحو أُسساً ثابتةً وقواعدَ صارمةً تضبطُ أجزاء هذا العلم وفروعَه، سمّوها أصولَ النحو، وهي مستقاةٌ من مادته التي هي اللسانُ العربي الفصيح، فكان أولَ أصولهم (السماعُ) الصحيحُ الثابت ممن يُوثَق بكلامهم، كما وضعوا له أصولاً تخضعُ لمنطق العقل البشري الذي يعقدُ الموازنة بين الأمور المتشابهة ويقيسُ الأشياء بما يماثلها، فكان الأصلُ الثاني من أصول النحو وهو (القياس).

يسعى هذا البحثُ إلى بيان مدى أهمية القياس في بناء الأحكام النحوية التي بثَّها المرزوقي (تـ421هـ) في مؤلفاته، وتوضيح صور القياس التي جاءَت عنده، وبيان آراء العلماء فيها ما أمكن ذلك.

الكلمات المفتاحية: القياس، النحوي، المرزوقي.

Research Summary

The grammarians set firm foundations and strict rules that control the parts and branches of this science, called them the principles of grammar, which are derived from its material, which is the eloquent Arabic tongue.
The first principle was true and consistent hearing of those whose words were trusted.
And they also placed principles that are subject to the logic of the human mind, which makes a balance between similar matters and measures things with similar ones. Therefore, the second principle of grammar was (analogy).

This research seeks to show the extent of the importance of in constructing grammatical rulings that were mentioned by Al-Marzouki (d. 421 AH) in his writings, and to clarify the forms of analogy that were mentioned in his books, and to clarify the opinions of scholars in them whenever possible.

Keywords: analogy, grammar, Marzouki

مقدِّمة:

تقتَضي نشأةُ العلومِ في بداياتِها وحتَّى نضوجِها وتتطوُّرِها أن تخضعَ لطبيعةِ العقل والتفكيرِ الإنساني الذي ينحو نحوَ الترتيبِ والتبويب، وفصلِ قضايا العلمِ بينَ كلِّيَّاتٍ وجُزئيَّات، فنجد أنَّ لكلِّ علمٍ أصلاً يتمُّ بعدَ استقرار مصطلحاتِه ونضوجِه، فتبحثُ الأصولُ في فلسفة هذا العلم وأُسُسِه ونظمِ قواعِدِه.

وبيَّن الدكتور تمَّام حسَّان أنَّ نشأة هذه الأصول التي تضبطُ العلومَ وتحدِّدُ مسارها ليست حكراً على علمٍ دونَ علمٍ، أو قومٍ دونَ قوم حيث قال: "إنَّ اعتمادَ الثقافةِ العربية على النصوصِ في أوَّلِ أمرها ما كان ليحرمَها نعمةَ التفكير المنطقي الذي يتطلَّبُه الاجتهاد، ولكنَّ هذا المنطقَ الطبيعي لم يكن منطقَ أرسطو، وإنما كان نتاجَ تكوينِ العقل الإنساني الذي منحَه اللهُ للعرب واليونان وسائر الأمم والشعوب، ويبدو ذلك في جهد الأصوليين من الفقهاء استدلالاً وقياساً وتعليلاً ودلالة ألفاظ"[1]، وكان تقليد علماء اللغة والنحو لعلماء الفقه نتيجةً طبيعية، فقد ساروا على منوالهم وكان لا بدَّ لهم مع تقدم العلوم العربية وتطورها منذ نشأتها وإعادة النظر فيها مع توالي العلماء الدارسين لها من وضع (علم أصول النحو)، وإن كان وضع هذه الأصول قد تأخر قرنين أو ثلاثة قرون عن وضع علم النحو، وقد صرَّح ابن جني بتأثر أصول النحو بأصول الفقه حيث قال: "وذلك أنَّا لم نرَ أحداً من علماء البلدين تعرَّض لعملِ أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه، فأمَّا كتاب أصول أبي بكر فلم يُلمْ بما نحن عليه إلا حرفاً أو حرفين في أوله، وقد نعلق عليه به"[2].

[1] الأصول: دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب (النحو – فقه اللغة – البلاغة): د.تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة –مصر، 2000م، ص49.

[2] الخصائص: ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، ط2، ص1/2.

أهميةُ البحث:

تأتي أهميةُ البحث من دراسة القياس النحوي عند عالمٍ من علماء النحو الذين لم ينالوا نصيبَهم من الدراسة في مضمار النحو العربي، فالقياسُ من أهم الأدوات التي يمتلكها النحوي، فهو يكشفُ عن قدرة العالم في تعليلِ الأحكام النحوية، وتفسيرِ ظواهر اللغة من خلال عقد الموازنة بين المتشابهات أو المتناقضات، وقياس الفروع على الأصول للوصول إلى الأحكام النحوية، وقد كان المرزوقي ينثرُ أقيستَه النحوية خلال مؤلفاتِه المتعددة من شروحٍ للشعر أو للفصيح أو لقضايا اللغة.

منهجُ البحث:

يتبع البحث في تقديمه للقياس النحوي عند المرزوقي المنهجَ الوصفي الذي لا يخلو من التقويم، وقد التزم البحث في أثناء العرض بخطواتٍ، منها تعريفُ مصطلح البحث تعريفاً إجرائياً، وتخريجُ الأبيات موضع الشاهد، وعرض هذه الأقيسة على آراء العلماء ما أمكن ذلك.

حدودُ البحث:

يدرسُ البحث القياس في المسائل النحوية التي عرضها المؤلف في مصنفاته، فنطاقُ البحث الأول يشمل مؤلفات المرزوقي المطبوعة والمخطوطة وهي (الأزمنة والأمكنة، وشرح الفصيح، وأمالي المرزوقي، وشرح ديوان الحماسة، وشرح مشكلات ديوان أبي تمام، وشرح المفضليات "خ")، أما نطاق البحث الثاني فيشمل الكتب النحوية ذات الصلة بمسائل القياس المدروسة.

هدفُ البحث:

يهدف البحث إلى الكشف عن مكانة المرزوقي النحوية من خلال عرض أفكاره وكيفية معالجته للمسائل النحوية معتمداً القياس النحوي، من خلال عرض صور القياس عنده وما ينجمُ عنها من تعليلات.

التعريفُ بالمرزوقي:

هو أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصبهاني[1]، من أعلام القرنين الرابع والخامس الهجريين، نشأ في أصبهان وترعرع فيها[2]، ومنها جاءت نسبته (الأصبهاني).

شهدت له كتب التراجم بتفوقه العلمي وعلو منزلته وثقافته الواسعة، فقد قال عنه ياقوت الحموي: "أبو علي، من أصبهان، كان غايةً في الذكاء والفطنة وحسنِ التصنيف وإقامةِ الحجج وحسن الاختيار، وتصانيفه لا مزيد عليها في الجودة"[3].

وقال عنه القفطي: "أحدُ علماء وقته في الأدب والنحو، أخذ الناس عنه، واستفادوا منه وحثُّوا إليه آباط الرحال، وكان الحجةَ في وقته، وصنف التصانيف الجليلة في علم العربية"[4].

أطبقت كتبُ التراجم على أن وفاته كانت في ذي الحجة سنةَ إحدى وعشرين وأربعمائة[5]، ثم أغفلت مكان هذه الوفاة، ولم تتطرق إلى مولده، وذكر الإمام الذهبي أنه "قارب تسعين سنة"[6]. فعلى هذا كانت ولادته نحو 331هـ، وهو أمر قريبٌ من الاحتمال.

مؤلفاته:

1- شرح ديوان الحماسة، وهو أهمّ مؤلفاته، 2- الأزمنة والأمكنة، 3- أمالي المرزوقي، 4- شرح المفضليات وما زال مخطوطاً، 5- شرح الفصيح، 6- شرح مشكلات ديوان أبي تمام، 7- شرح أشعار هذيل وهو مفقود. 8- كتاب شرح النحو وهو مفقود ايضاً.

---

[1] معجم الأدباء: ياقوت الحموي، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1993، 2/506.إنباه الرواة على أنباه النحاة: القفطي، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 1424، 1/141. سير أعلام النبلاء: الذهبي، مؤسسة الرسالة، ط3، 1985، 17/475.

[2] معجم الأدباء: ياقوت الحموي، ص 2/506،

[3] المصدر نفسه.

[4] إنباه الرواة: 1/141.

[5] معجم الأدباء: ياقوت الحموي، 2/506 2/506.إنباه الرواة على أنباه النحاة: القفطي1/141. سير أعلام النبلاء: الذهبي، 17/475.

[6] سير أعلام النبلاء: الذهبي، 17/476.

أولاً: أصول النحو:

والأصلُ في اللغة: "أَسفل كُلِّ شَيْءٍ وَجَمْعُهُ أُصُول لَا يُكَسَّر عَلَى غَيْرِ ذلك"[1]، وهو "ما يُبتَنَى عليه غيرُه بأن يكونَ مادةً له حقيقة، كالطين أصلُ الكوز، أو بحسب النظر العامي، كالحقيقة يقال لها أصل المجاز"[2]، فهذه التعريفات اللغوية تُحيل إلى معنى (الأساس) و(القاعدة) التي يبنى عليها ويرتفع فوقها ما هو منها.

أمَّا أصولُ النحو فقد عرَّفها أبو البركات الأنباري بقوله: "أصولُ النحو: أدلَّةُ النحو التي تفرَّعَت منها فروعُه وفصولُه، كما أنَّ أصولَ الفقه أدلةُ الفقه التي تنوَّعت عنها جملتُه وتفصيلُه، وفائدته التعويل في إثبات الحكمِ على الحجَّة والتعليل والارتفاع عن حضيض التقليد إلى يَفَاع الاطِّلاع على الدليل، فإنَّ المُخلِدَ إلى التقليد لا يعرف وجهَ الخطأ من الصواب، ولا ينفك في أكثر الأمر عن عوارضِ الشك والارتياب"[3].

أما أصول النحو عند السيوطي فهي "علمٌ يبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية، من حيث هي أدلته، وكيفية الاستدلال بها، وحال المستدل"[4].

وقد فرَّق د.علي أبو المكارم في دراسة الخطوط العامَّة التي بُنِيَ عليها علمُ النحو بين مصطلحين، المصطلح الذي وصفَه بـ(القديم) وهو مصطلح (علم أصول النحو) الذي تختلفُ دلالته حسبَ رأيه عن مصطلح (أصول التفكير النحوي)، حيث قال: "فإنَّ هذا الاصطلاح الذي نستخدمه (يقصد أصول التفكير النحوي) نقصدُ به دراسةَ الخطوط الرئيسة العامة التي سار

[1] لسان العرب: ابن منظور، دار صادر، بيروت – لبنان، ط3، 1414هـ، مادة (أصل).

[2] فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت: القاضي محب الله بن عبد الشكور البهاري، ضبطه وصححه: عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 2002، ص 9.

[3] الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة: أبو البركات الأنباري، تحقيق الأستاذ سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، سوريا، 1957م، ص 80.

[4] الاقتراح في أصول النحو: السيوطي، تحقيق: د.محمود فجال، دار القلم، دمشق – سوريا، ط1، 1989، ص25.

عليها البحث النحوي، والتي أثرت في إنتاج النحاة وفكرهم على السواء، وهذه الخطوط العامة قديمةٌ جداً في البحث النحوي، حتى إنَّ من الممكن أن نردَّها إلى البداية الباكرة لنشأة البحث في النحو العربي، أي إلى أواخر القرن الأول وأوائل القرن الثاني، أمَّا علمُ أصول النحو فهو المحاولةُ المباشرة من النحاة لدراسة هذه الخطوط التي اتبعت في الإنتاج النحوي، وهي محاولةٌ متأخرةٌ فترةً طويلة عن الوجود الواقعي لأصول التفكير النحوي"[1].

وما ذهب إليه د. علي أبو المكارم لا يُحيلُ إلى اختلافٍ منهجي يطرأ عنه اختلافٌ بين عِلمَين مُنفَصِلَين، فالمادة التي استقاها النحاةُ الأوائلُ ممَّن يُحتج بهم لم تَقُم إلا بعدَ أن أرسَوا قواعدَ الاحتجاجِ والأخذِ ممَّن تُرضى لغته عندَهم، وبعد أن أقروا ما يُقاسُ عليه وما لا يُقاسُ عليه، فاكتملت بذلك عندَهم أصول هذا العلم واستقرت في أذهانهم، وإن لم تجمع وتدوَّن خلال الفترة السابقة لظهور أبي البركات الأنباري، وهذا ما ذهب إليه د. عبد الإله نبهان حيث قال: "وسواء أسمَّى بحثَه أصول التفكير النحوي أم علمَ أصول النحو فالمباحث التي سيتطرَّقُ إليها لن تتغيرَ ولم تتغيرْ...صحيحٌ أنَّه كانت له مواقفُ نقدية وآراء خاصَّة، ولكن هذا لا يعني أنَّه خرج عن العلم الرئيس إلى علم جديد"[2].

وأصول النحو وأدلته متنوعة لذلك قال ابن الأنباري بأن: "أنواع الاستدلال كثيرةٌ تخرج عن حد الحصر"[3]، وهي مع ذلك مختلف فيها عند النحاة، فأدلة النحو الإجمالية عند ابن الأنباري: نقلٌ وقياسٌ واستصحابُ حال "ومراتبها كذلك، وكذلك استدلالاتها"[4]. وهي عند ابن جني: السماعُ

[1] أصول التفكير النحوي: علي أبو المكارم، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة – مصر، ط1، 2006، ص 17.

[2] ابن يعيش النحوي: د. عبد الإله نبهان، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، 1997، 304.

[3] لمع الأدلة: ابن الأنباري، ص 127.

[4] لمع الأدلة: ابن الأنباري، ص 81.

والإجماعُ والقياسُ، كما ذكر السيوطي في الاقتراح[1]، ودون هذه الأدلة الإجمالية عنده أدلة أخرى كالاستحسان، وخلع الأدلة، والاحتجاج بقول المخالف وغيرها[2]، ثم جمع السيوطي بين أدلة النحو عند ابن الأنباري وعند ابن جني فكانت أدلة النحو الإجمالية عنده: السماع والقياس والإجماع واستصحاب الحال، ودونها الاستقراء، والاستحسان، وعدم النظير، وعدم الدليل[3].

وقد رأى بعض الباحثين أنَّ هذه الأدلة مع كثرتها واختلافها راجعة إلى دليلين أساسيين هما (السماع والقياس)، فأول هذه الأدلة "وهو الاستقراء راجع إلى السماع لأن المسموع عن العرب هو الذي يجري عليه الاستقراء، وبقية الأدلة المذكورة راجعة إلى القياس"[4].

ويبدو من تعريفات النحاة للنحو أنهم لم يذكروا غير هذين الدليلين، قال ابن عصفور في تعريف علم النحو: "علمٌ مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها"[5]، والمشهور المختصر من تعريفات النحو ما قاله الكسائي: "إنما النحو قياس يُتَّبع"[6]، وهو ما يدل على مكانة القياس بين أدلة النحو.

وغايتنا من دراسة القياس من بين هذه الأصول التي أقرَّها النحاة بيانُ مدى التزامِ المرزوقي به واعتمادِه عليه في المسائل التي ناقشها.

ثانياً: القياس:

[1] انظر: الاقتراح في أصول النحو: السيوطي، ص 26.

[2] انظر: الخصائص: ابن جني، ص 1/134، 1/189، 2/181.

[3] انظر: الاقتراح في أصول النحو: السيوطي، ص 26.

[4] الأصول: د.تمام حسان، ص 66.

[5] الاقتراح في أصول النحو: السيوطي، ص32.

[6] المصدر السابق: ص 175.

لمَّا كان السماع واستتبت به عُرى علوم العربية لغةً ونحواً وغريبَ ألفاظ، وكان سماعُهم يعتمد على الاستقراء الناقص[1]، فليس لهم أن يجمعوا كلَّ ما قالته العرب، حتى قال أبو عمرو بن العلاء: "ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله، ولو جاءَكم وافراً لجاءَكم علمٌ وشعرٌ كثير"[2] كان لا بدَّ لهم أن يعمِّموا القواعدَ ويجبروا النقص الواقع في الاستقراء حتى تتطرد الأحكام النحوية، فلجؤوا إلى القياس، حتى صار هو النحو[3]، فحدُّ النحو عندهم "علمٌ بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب"[4]، وقال الكسائي: "إنما النحو قياس يتبع"[5].

والقياس لغةً: "قاسَ الشَّيْءَ يَقيسُه قَيْساً وَقِيَاسًا واقْتاسه وقَيَّسه إذا قدَّره عَلَى مِثَالِهِ... والمِقياس: المِقْدار. وقاسَ الشَّيْءَ يَقوسُه قَوْساً: لُغَةٌ فِي قاسَه يَقِيسه. وَيُقَالُ: قِسْته وقُسْته أَقُوسُه قَوْساً وقِياساً"[6].

أما القياس اصطلاحاً فقد عرفه أبو البركات الأنباري بأنَّه: "عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل، وقيل: هو حمل فرعٍ على أصلٍ بعلَّة، وإجراء حكم الأصل على الفرع، وقيل: هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع، وقيل: هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع"[7].

واقتضت هذه التعريفات أن يكون للقياس أركان وهي: أصلٌ وفرعٌ وعلَّةٌ وحكم[8]. وضرب ابن الأنباري مثلاً يبيِّن فيه هذه الأركان فقال: "وذلك مثل أن تركِّب قياساً في الدلالة على رفع ما لم يسم فاعله فتقول: اسم أسند الفعل إليه مقدماً عليه فوجب أن يكون مرفوعاً قياساً على الفاعل،

---

[1] انظر: الأصول: تمام حسان، ص 16.

[2] طبقات فحول الشعراء: ابن سلام الجمحي، تحقيق: محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة – السعودية، 25/1.

[3] انظر: القياس في النحو: منى إلياس، دار الفكر، دمشق، ط1، 1985، ص 9.

[4] الاقتراح في أصول النحو: السيوطي، ص 176.

[5] الاقتراح في أصول النحو: السيوطي، ص 175.

[6] لسان العرب: ابن منظور، مادة (قيس)

[7] لمع الأدلة: أبو البركات الأنباري، ص93.

[8] انظر: لمع الأدلة: 93.

فالأصل هو الفاعل، والفرع هو ما لم يسم فاعله، والعلة الجامعة هي الإسناد، والحكم هو الرفع"[1].

ثم قسَّم القياس إلى أنواع وهي:

1- قياس العلة: وهو أن يحمل الفرع على الأصل بالعلة التي علق عليها الحكم في الأصل، كالمثال الذي ضربه في رفع نائب الفاعل قياساً على الفاعل.

2- قياس الشبه: وهو أن يحمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه غير العلة التي علق عليها الحكم في الأصل، وضرب على ذلك مثلاً: حكم إعراب الفعل المضارع لمشابهته الاسم، والإعراب أصل في الأسماء.

3- قياس الطرد: وهو الذي يوجد معه الحكم وتفقد الإخالة[2] في العلة، ومثَّل له ابن الأنباري بأنك لو عللت بناء (ليس) بعدم التصرف لاطرد البناء في كلِّ فعلٍ غير متصرف، فلما كان ذلك الطرد لا يغلب على الظن أنَّه العلة، بل نعلم يقيناً أنَّ العلة في بنائها هي أن الأصل في الأفعال البناء[3]، وما جاء على أصله لا يحتاج إلى تعليل، ولا سؤال فيه[4].

وهذه التقسيمات التي أوردها ابن الأنباري وغيرها من التقسيمات التي أوردها الأصوليون جاءت نتيجةَ النظر المنطقي في آلية القياس وطبيعته، وهي ثمرةُ نمو العلم من جيلٍ إلى جيل بالتدرُّج، ومن الطبيعي ألا نجدَ مثل هذه التقسيمات عند نحاتنا الأوائل، فالقياسُ عندهم كان

[1] لمع الأدلة: 93.

[2] أي المناسبة.

[3] انظر: لمع الأدلة: 110.

[4] سفر السعادة وسفير الإفادة: علم الدين السخاوي، تحقيق: محمد الدالي، تقديم: د. شاكر الفحام، دار صادر- بيروت، 1995م، ط2، 2/717.

"يطلق على القاعدة أو القانون الذي يستنبط من استقراء الكلام.... وهذا المعنى يكاد يكون هو المراد دون غيره لدى الطبقات الأولى من النحويين"[1].

فخلف من بعد الرعيل الأول من النحاة خلف أسَّسوا لبنةَ المذاهب النحوية والمدارس، وصار لهم نتاجهم الفكري ونظرهم الخاص بهم، والتحق بهم تلاميذ يتلقفون عنهم أصول هذا العلم ويعيدون النظر فيه وكلٌ له طريقه الخاص، حتى صار القياس يخضع لقوانين المنطق وكأنه متفرِّع عنه، "وأضحى القياس الركن الأساسي في أصول النحو"[2]، حتى قال ابن جني: "فإنَّ معرفة هذه الحال فيه أمثلُ من معرفة عشرة أمثال لغته، وذلك أنَّ مسألةً واحدةً من القياس أنبلُ وأنبهُ من كتاب لغة عند عيون الناس. قال لي أبو علي – رحمه الله – بحلب سنة ست وأربعين: أُخطئ في خمسين مسألة في اللغة ولا أخطئ في واحدة من القياس"[3].

ثالثاً: صور القياس عند المرزوقي

وقد تتلمذ المرزوقي على يد أبي علي الفارسي، وأخذ عنه معرفةَ القياس وطرائقه، وإن كان لم يبلغ شأوَ أستاذه؛ إلا أنَّه كان يسير على خطاه، ويظهر هذا جلياً في آثار المرزوقي، فمن صور القياس عند المرزوقي:

1- حمل النظير على النظير: وهو عند السيوطي من القياس المساوي[4]، وضرب له مثلاً: "اسم التفضيل وأفعل في التعجب، فإنَّهم منعوا (أفعل) التفضيل أن يرفع الظاهر لشبه بـ(أفعل) في التعجب وزناً وأصلاً وإفادةً للمبالغة، وأجازوا تصغير (أفعل) في التعجب لشبهه بـ(أفعل) التفضيل في ذلك"[5].

[1] القياس في النحو: منى إلياس، 79.

[2] ابن يعيش النحوي: د. عبد الإله نبهان، 462.

[3] الخصائص: ابن جني، 2/90.

[4] الاقتراح في أصول النحو: السيوطي، ص 192.

[5] المصدر السابق: ص 207.

فمدار هذا القياس الشبه بين الفرع والأصل، ومن أمثلة قياس النظير عند المرزوقي قوله: "فأما (يذَر) فهو مستقبل (وَذَر)، فمحمولٌ على (يَدَع)، كما يُحمل الشيءُ على نظيره"[1].

فالأصل في ما كان من الأفعال على (فعَل يفعِل) وكان فاؤه حرفَ علة أن يُحذَفَ الفاءُ منه في المضارع، نحو (وعَد يَعِد) ذلك أنَّ الواو وقعت بين الكسرة والياء فتحذف استثقالاً[2]، أمَّا ما جاء من هذه الأفعال وفيه حرف حلق فيُفتح عينه في المضارع، قال الرضي: "وأما وَهَبَ يَهَبُ وَوَضَعَ يَضَعُ وَوَقَعَ يَقَعُ وَوَلَغَ يَلَغ فالأصل فيها كسر عين المضارع، وكذا وَسِعَ يَسَعَ وَوَطِئَ يطأ، فحذف الواو، ثم فُتِحَ العينُ لحرف الْحَلْقِ، وكذا وَدَعَ – أي ترك – يَدَع"[3]، ثمَّ حمل الفعل (يذر) بفتح عينه على الفعل (يدع) لما فيمها من المشابهة من حيث المعنى، ولما اجتمعَ فيهما من حكم واحد في ماضيهما المتروك (وذر) و(ودع)، فقد استغني عنهما بالفعل (ترك)، قال ابن جني: " قال سيبويه: واعلم أن العرب قد تستغني بالشيء عن الشيء حتى يصير المستغنى عنه مسقطًا من كلامهم البتة. فمن ذلك استغناؤهم بترك عن "ودع" و "وذر"[4].

ومما ذكره المرزوقي في هذا النوع من القياس قوله في بيت الشاعر[5]:

يَـدَيتُ علـى ابـنِ حَسـحَاسِ بـنِ وهـبٍ بأســفَلِ ذي الجــدَاةِ يَــدَ الكــريمِ

"إنما عدي (يديت) بـ(على)، لأنه أُجري مجرى (أنعمت). وهم يحملون النظير على النظير، كما يحملون النقيض على النقيض"[6].

---

[1] أمالي المرزوقي: المرزوقي، تحقيق: د. يحيى الجبوري، دار الغرب الإسلامي، 1995، ص 43.

[2] انظر: الاقتراح في أصول النحو: السيوطي، 230.

[3] شرح شافية ابن الحاجب: الرضي الأستراباذي، تحقيق: محمد الزقزاق، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 1975، ص 130.

[4] الخصائص: ابن جني، 1/267.

[5] وهو معقل بن عامر الأسدي، انظر الحماسية (39) من شرح ديوان الحماسة للمرزوقي، تحقيق: أحمد أمين، عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت.

[6] شرح ديوان الحماسة: المرزوقي، 1/193.

فالأصل في الفعل (يديت) أن يقال: يديت عنده وأيديت، قال الجوهري: "يَدَيْتُ الرَّجُلَ أَصَبْتُ يَده فَهُوَ مَيْدِيٌّ، فإِن أَردت أَنك اتَّخَذْتَ عِنْدَهُ يَداً قُلْتَ أَيْدَيْت عِنْدَهُ يَدًا، فأَنا مُودٍ، وَهُوَ مُودًى إِليه، ويَدَيْتُ لُغَةٌ"[1]. فالفعل يعدى بالظرف (عند) ليتم معناه معه، لأن الفعل (يديت) لما كان مشتقاً من اليد، وكانت دلالته لِما فيه من صُنعِ اليدِ المعروفَ ووضعه في موضعه كان الظرف (عند) أنسب له، فلما كان الفعل يدل على اتخاذ صنيعةٍ شريفةٍ ويدل على إسباغ النعمة كاملة أشبه الفعل (أنعم) من حيث المعنى، فعدي تعديته بـ(على)، قال تعالى: ﴿**يا بَنِي إِسْرَائِيلَ اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ**﴾[2]، وقد لمح المرزوقي هذا الفرق الدلالي بين الفعلين وما طرأ على الفعل (يديت) من تغيير بالتعدية، فكان لا بد له من قياس المتناظرين وحملهما على بعضهما، وكل ذلك في سبيل الحفاظ على سلامة المنطق اللغوي وتبيين المعنى وتوضيحه.

وقال المرزوقي أيضاً في هذا النوع من القياس: "سخرتُ منه، واستسخرتُ هو الاختيار، وبعضهم يعديه بالباء وهو قليل، يجريه مجرى (هزئتُ)، وهم يحملون النظير على النظير"[3].

فالمرزوقي يحمل الفعل (سخر) من حيث تعديته بالباء على الفعل (هزأ) على الرغم من إشارته إلى أنَّ هذه التعدية قليلة، إذ الأصل أن يتعدَّى هذا الفعل بحرف الجر (من)، لكنَّ الفراء رفض تعدية الفعل (سخرت) بالباء، فقد نقل عنه ابن منظور أنَّه قال: "يُقَالُ سَخِرْتُ مِنْهُ، وَلَا يُقَالُ سَخِرْتُ بِهِ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿**لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ**﴾"[4].

---

[1] الصحاح: الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت – لبنان، 1987، مادة (يدي).

[2] البقرة: 40.

[3] شرح الفصيح: المرزوقي، تحقيق: د.سليمان إبراهيم العايد، كرسي الدكتور عبد العزيز المانع لدراسات اللغة العربية وآدابها، ص 99.

[4] لسان العرب: مادة (سخر).

والمراد من قول المرزوقي (بعضهم) إشارة إلى رأي الأخفش[1]، " قَالَ الأَخفش: سَخِرْتُ مِنْهُ وسَخِرْتُ بِهِ، وضَحِكْتُ مِنْهُ وَضَحِكْتُ بِهِ، وهَزِئْتُ مِنْهُ وهَزِئْتُ بِهِ؛ كلٌّ يُقَالُ"[2]، وإذا كان الأمر على ذلك، فما ذكره المرزوقي من حمل الفعل (سخر) على الفعل (هزأ) فيه نظر، وذلك من جهتين:

1- ما ذكره الفراء من استعمال الفعل (سخر) مع حرف الجر (من) معضوداً بالسماع من القرآن الكريم، ولا يوجد شاهد على تعدية هذا الفعل بالباء.

2- أنَّ الأخفش ذكر في الفعل (الفرع) لغتين (سخرتُ منه، وسخرتُ به)، كما ذكر في الفعل (الأصل) لغتين (هزئتُ منه، وهزئتُ به)، فإذا كان الأصل المقيس عليه له صورتان في الأداء، فعلى أي الصورتين يُحمل الفرع؟.

وأكثر ما ورد عند المرزوقي من شواهد لقياس النظير كانت في تعدية الأفعال بحروف الجر، من ذلك ما قاله المرزوقي في شرح المفضليات في بيت أفنون التغلبي[3]:

أَم كَيفَ يَنفَعُ ما تُعطي العَلوقَ بِهِ رِئمانَ أَنفٍ إِذا ما ضُنَّ بِاللَبَنِ

"وإنما عدي (تعطي) بالباء لأنه أجراه مجرى نظيره، وهو (يسمح)"[4].

فالأصل في الفعل (أعطى يعطي) أن يتعدى إلى مفعولين بنفسه دون واسطة، لكنه لما أشبه الفعل (يسمح) عدي المفعول الثاني منه بالباء، فقاس المرزوقي الفعل (يعطي) على الفعل نظيره (يسمح)، وهذا النوع من القياس تكثر أمثلته في آثار المرزوقي، فقد كان يستعين به لتوضيح المعنى ليستقيم الشرح.

---

[1] انظر: شرح الفصيح: المرزوقي، ص96.

[2] المصدر السابق.

[3] المفضلية 61 عند المرزوقي، و 66 عند الأنباري والتبريزي.

[4] شرح المفضليات: المرزوقي، مخطوط مكتبة برلين، رقم 7446، ص 2/285.

2- حمل النقيض على النقيض

ويعدُّ هذا النوع من القياس مع سابقه من القياس الفطري في اللغة، وهو كثيرٌ في أقيسة النحاة، قال ابن جني: "لما كان (رضيت) ضدَّ (سخطت) عدّي (رضيت) بعلى حملاً للشيء على نقيضه؛ كما يحمل على نظيره. وقد سلك سيبويه هذه الطريق في المصادر كثيراً، فقال: قالوا كذا كما قالوا كذا، وأحدهما ضد الآخر"[1]، حتى أن ابن جني عقد باباً في خصائصه لهذا النوع من القياس سماه (باب في الشيء يرد مع نظيره مورده مع نقيضه)[2].

ومن أمثلة هذا القياس عند المرزوقي ما قاله المرزوقي في بيت زياد الأعجم[3]:

ومَن أنتمُ إنَّا نَسينا منَ انتُمُ وريحكُمُ من أيِّ ريحِ الأعاصرِ

"قوله (إنا نسينا منَ انتم) يجوز أن تجعل (من) استفهاماً، وقد كرَّره، وعلَّق (نسينا) قبله، وإن لم يكن من أفعال الشكِّ واليقين، لأنَّه أجراه مجرى نقيضه، وهو (عرفت) و(ذكرت)؛ وهُم يجرون النظير مجرى النظير، والنقيض مجرى النقيض...ويجوز أن نجعلَ (من) بمعنى (الذي) وقد حذف صلته، كأنَّه قال: إنَّا نسينا الذين هم أنتم، والأول أوجه"[4].

فقد حمل المرزوقي الفعل (نسينا) على أفعال الشك واليقين في تعليقها عن العمل في الوجه الذي عدَّ فيه (من) استفهاماً، وذلك أن الفعل (نسي) ضد (عرف وذكر) ولذلك جرت عليه أحكام هذه الأفعال بالتعليق، والتعليق هو: "ترك العمل لفظاً دون معنى لمانع"[5]، والاستفهام مما يُعلِّق

[1] الخصائص: 2/313.

[2] الخصائص: 2/203

[3] الحماسية 666 من شرح ديوان الحماسة للمرزوقي، وفي البيت تخفيف الهمز في قوله (من انتم) بحذفها ونقل حركتها إلى ما قبلها.

[4] شرح ديوان الحماسة: المرزوقي، 3/1539.

[5] شرح ابن عقيل: ابن عقيل الهمداني المصري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، 432-1/433.

أفعال القلوب عن العمل[1]، والتعليق بالاستفهام ليس خاصاً بالأفعال التي تتعدى إلى مفعولين، بل يصل أثره إلى الأفعال التي تتعدى إلى مفعول واحد، وقد استشهد ابن مالك ببيت الشاعر السابق لهذا النوع من الأفعال، فقال: "وعلق (نسي) لأنَّه ضد (علم)، والضد قد يحمل على الضد"[2]، واعترض عليه أبو حيان، بأن ضدَّ النسيان هو الذكر، وضدّ العلم هو الجهل[3]، غير أنَّ الاعتراض التي ذكره أبو حيان سلم منه المرزوقي، ذلك أنه ذكر أن الفعل (نسي) هو ضد الفعل (عرف وذكر).

كما أن ابن هشام اعترض على ابن مالك بأن لا حاجة لقياس النقيض في هذا الموقع، "بل كلّ فعلٍ قلبي يجوز تعليقُه بالاستفهام"[4] فابن هشام جعل الفعل (نسي) فعلاً قلبياً بالأصالة لا تشبيهه بضده من أفعال القلوب، ووجه الشاهد توجيهاً آخر لا تعليق للفعل فيه عن العمل، قال ابن هشام: "ثم البيت لا دليل فيه لاحتمال تقدير تمام الكلام عند قوله: (نسينا) ثم يبتدئ: من أنتم، توكيداً لمثله في أول البيت"[5]، وبذلك يكون ابن هشام قد ساق توجيهاً ثالثاً للبيت غير التوجيهين السابقين الذي قدمهما المرزوقي.

ومن قياس حمل النقيض على النقيض قول المرزوقي في بيت الجُميح الأسدي[6]:

والحــارِثُ المُســمِعُ الــدُّعاءَ وفــي أَصـــــحابِهِ مَلجَـــأٌ ومُعتَصَـــمُ

---

[1] انظر: تمهيد القواعد شرح تسهيل الفوائد: ناظر الجيش، تحقيق: د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام ، مصر، ط1، 1428هـ. 3/1508.

[2] شرح التسهيل: ابن مالك، تحقيق: د.عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي مختون، دار هجر للطباعة والنشر، ط1، 1990، 2/90.

[3] انظر: التذييل والتكميل: أبو حيان، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ودار كنوز إشبيليا، ط1، 6/92.

[4] تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: ابن هشام الأنصاري، تحقيق: د. عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، ط1، 1986.ص 454 .

[5] المصدر السابق: 456.

[6] المفضلية السادسة عند المرزوقي والتبريزي، والسابعة عند الأنباري.

وقوله: "(الحارث) مبتدأ، و(المسمع الدعاء) خبره، ولك أن تنصب (الدعاء) على المفعول، وأن تجره على التشبيه بـ(الحسن الوجهِ)، لأنهم يشبهون الذي يتعدى بما لا يتعدى فيضيفونه، كما يشبهون ما لا يتعدى بما يتعدى فيعملونه"[1].

فقد رأى المرزوقي أنَّ معمول اسم الفاعل (المسمع) يجوز فيه أمران، أولهما: النصب، وبذلك يكون عمل اسم الفاعل عمل فعله ولا خلاف، الثاني: الجر، حملاً على الصفة المشبهة، إذ الأصل أن تجر الصفة المشبهة معمولها على الإضافة، وبذلك يكون اسم الفاعل وهو (ما يتعدى) قد أشبه الصفة المشبهة وهي (ما لا يتعدى) في العمل، وهو مما أجازه سيبويه، قال: "وقد قال قومٌ من العرب تُرضىَ عربيَّتُهم: هذا الضاربُ الرجلِ، شبّهوه بالحَسَنِ الوجهِ، وإن كان ليس مثلَه في المعنى ولا في أَحواله إلاّ أنّه اسمٌ، وقد يَجُرُّ كما يجر وَيَنْصِبُ أيضاً كما يَنْصِبُ،...وقد يشبهون الشيء بالشيء وليس مثلَه في جميع أحواله"[2]، كما أنه يجوز حمل الصفة المشبهة على اسم الفاعل فتعمل عمله فتقول (الحسن الوجهَ) تشبيهاً بـ(الضارب الرجلَ)[3].

وفي حديثه عن (ربَّ) قال المرزوقي: "فإن قيل: فإذا كان كذلك فلم ابتدئ به، قلت: لما شارك (كم) في إفادته التقليل غير محدود، كما أن (كم) يفيد التكثير غير محدود لوقوعه في الاستفهام يصدر به الكلام، حمل (رب) عليه في ذلك لمشابهته له، فصُدِّر به الكلام"[4].

فنطاق المشابهة بين (ربَّ) التي تفيد التقليل، و(كم) التي تفيد التكثير هو تناقض الصفات، وبذلك أعطي (ربَّ) حكم (كم) في ابتداء الكلام به كما يبتدأ الكلام بـ(كم)، قال ابن الصائغ في حديثه عن (كم): "فالخبرُ يقترن بالتّكثير؛ والعددُ مجرورٌ بها، ولزمت صدر الكلام لأَنَّها في الخبر بمنزلة (رُبَّ)؛ لأنَّ الشّيءَ يحمل على نقيضه"، والحقيقة أن (كم) الخبرية حُملت على (كم)

[1] شرح المفضليات: المرزوقي، ص 102/1.

[2] الكتاب: سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، مصر، ط3، 1988. 1/182.

[3] انظر: الإيضاح العضدي: أبو علي الفارسي، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، ط1، 1969، 154.

[4] شرح المفضليات: المرزوقي، ص 120/1.

الاستفهامية في ابتداء الكلام، ثم حملت (ربَّ) على (كم) الخبرية لما فيهما من حمل النقيض على النقيض.

كما أن قياس النقيض على النقيض عند المرزوقي يطال أبنية الألفاظ لما تحمله هذه الأبنية من معاني متناقضة، قال المرزوقي: "والصّبح، والصّباح، والإصباح كالمسي، والمساء، والإمساء، وهذا مما حمل فيه النّقيض على النّقيض، وعلى هذا المصبح والممسي"[1]، فأبنية هذه الأسماء والمصادر واحدة، ذلك لما تورد عليها من معانٍ متناقضة، وكذا الأمر فيما قاله المرزوقي في شرح المفضليات: "قال: اجزي بالنعمى نعيماً وبالبؤسى بئيساً، والنعمى والنعماء والنعمة والنعيم بمنزلة.... وكما بنوا من النعمة هذه الأبنية كذلك قالوا: البؤسى والبأساء والبئيس، وهم في المباني يحملون النظير على النظير والنقيض على النقيض"[2].

وقال المرزوقي في شرح الحماسة: "فأما قوله (الحمقى) فـ(فعلى) جمع فيما يكون بلاءً وزمانة. على ذلك (الجرحى) و(المرضى)، فشبهت الحماقة به، ثم حمل (الكيسى) عليه، لأنهم يحملون النقيض على النقيض كثيراً"[3].

وقد أشار الرضي الأستراباذي إلى أن هذا القياس ليس مطرداً فقال: "وأما قولهم (كَيْسَى) فمحمول على الحمقى، بالضدية، وليس هذا الحمل مطرداً، فلا يقال بَخْلَى ولا سَقْمَى"[4].

وقال المرزوقي في لفظ (أولى مؤنث أوَّل): "فأما إجازتهم الأولة فلأنهم يستعملونه مع الآخرة كثيراً، وهي فاعلة، نحو قوله تعالى (إلا هو له الحمد في الأولى والآخرة)، وقال (فأخذه الله نكال الآخرة والأولى)....فأجري مجراه، كما يحمل النقيض على النقيض"[1].

---

[1] الأزمنة والأمكنة: المرزوقي، ضبطه وخرج آياته: خليل منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1996، ص 31.

[2] شرح المفضليات: المرزوقي، 19/2. وانظر شرح الفصيح: المرزوقي، ص95.

[3] شرح ديوان الحماسة: المرزوقي، 1145–3/1146.

[4] شرح شافية ابن الحاجب: الرضي الأستراباذي، 2/145.

3- حمل الفروع على الأصول وحمل الأصول على الفروع:

يبين المرزوقي ما يقترن بالقياس من أحكام حسب العلاقة بين المقيس والمقيس عليه، كما في حمل الفرع على الأصل، أو حمل الأصل على الفرع، مستشهداً بما يدل على هذا القياس، وذلك في شرحه على قول تأبط شراً[2]:

لا شيءَ أسرعُ مني ليس ذا عُذَرٍ وذا جناحٍ بجنبِ الريدِ خفَّاقِ

"ويجوز أن تجعل (ليس) بمعنى (لا) فينعطف به: ذا عذر، على شيء، كأنه قال: ولا شيء أسرع مني لا ذا عذر ولا ذا جناح ويجري هذا مجرى قول لبيد[3]:

وإذا جُوزيتَ قَرضَاً فاجزِهِ إنَّما يَجزي الفتَى ليسَ الجَمَلْ

لأن المعنى إنما يجزي العاقل المميز لا البهائم، وكما أجروا (ليس) مجرى (لا)، أجروا (لا) مجرى (ليس) في قوله[4]:

من صدَّ عن نيرنِها فأنا ابنُ قَيسٍ لا براحُ

قال سيبويه: أجرى (لا) مجرى (ليس) فرفع براح وأضمر الخبر"[5].

وحمل (لا) وهي فرع على (ليس) وهي أصل وإعطاؤها حكمها أمر مشهور عن سيبويه[6]، ووافقه فيه كثير من النحاة، أما حمل الأصل (ليس) على الفرع (لا) وجعلها عاطفة ففيه خلاف فقد أجازه البغداديون كما نقل ابن عصفور، ونقله أبو جعفر النحاس وابن بابشاذ عن الكوفيين[1].

---

[1] شرح الفصيح: المرزوقي، ص 339.

[2] المفضلية الأولى عند الأنباري والمرزوقي والتبريزي.

[3] في ديوانه: ص 179، وهو شاهد نحوي في كتاب سيبويه: ص 2/333.

[4] البيت لسعد بن مالك، وهو شاهد نحوي في كتاب سيبويه: ص 1/58.، وشرح ديوان الحماسة: المرزوقي، ص 2/506.

[5] شرح المفضليات: المرزوقي، ص 29.

[6] انظر: الكتاب: سيبويه، 1/58.

ونرى المرزوقي يؤيد هذا المذهب، أما الرواية عند البصريين[2]:

وإذا جُوزيـــــتَ قرضـــــاً فـــــاجزه إنَّمـا يَجـزي الفتـى غيـرُ الجَمـلْ

ولا شاهد فيه عند ذلك على حمل (ليس) على (لا)، ويسقط ما استدل به المرزوقي على هذا القياس، وقد ذهب أبو علي الفارسي في هذا البيت مذهباً آخر، فهو يرى أن رواية (ليس الجمل) " ليس في إنشادهم إياه حجة على أنها عطف؛ ألا ترى أنه يجوز أن يكون "الجمل" خبر "ليس"، كأنه قال: ليس الذي يجزي الجمل، أي: إنما هو الفتى ليس إياه. ويجوز أن يكون "الجمل" اسم "ليس"، والخبر مضمر، كأنه قال: ليس الجمل جازياً"[3].

4- والمرزوقي يلتزم بالقياس الموافق للسماع، وإن جاء حرف في السماع يخالف القياس بيَّن ترجيح القياس على السماع، من ذلك قوله: "فإن بنيت اسم المفعول من بنات الواو قلت في قال: مقول، وفي سار إليه: مسور إليه، والأصل: مقوول، فألقيت حركة الواو على القاف فالتقى ساكنان وهما الواوان، فحذفت واو المفعول عند سيبويه، أو الواو الأصلي عند الأخفش فصار مقول، ولم يجئ صحيحاً من بنات الواو في مفعول إلاّ حرفان، جاء: ثوب مصوون، وهو اسم المفعول من صانه يصونه، والقياس: مصون، وهو المستعمل، ومسك مدووف، وهو من دافه يدوفه والقياس مدوف وهو المستعمل، وهذان حكاهما الكسائي"[4]

وحكم هذين الحرفين (مصوون – مدووف) الشذوذ في الاستعمال والقياس كما ذكر ابن جني، قال: " والرابع الشاذ في القياس والاستعمال جميعًا. وهو كتتميم مفعول فيما عينه واو نحو:

---

[1] انظر: شرح التصريح على التوضيح: خالد الأزهري، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 2000، 2/155.

[2] انظر: الكتاب: سيبويه، 2/333، والمقتضب: المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، 4/410.

[3] المسائل الحلبيات: أبو علي الفارسي، د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط1، 1987، ص 265.

[4] أمالي المرزوقي: ص 49.

ثوب مصوون، ومسك مدووف... وكل ذلك شاذ في القياس والاستعمال. فلا يسوغ القياس عليه ولا رد غيره إليه، ولا يحسن أيضاً استعماله فيما استعملته فيه إلا على وجه الحكاية"[1]، وقد سعى المرزوقي في كلامه إلى إظهار اللغة الثانية المسموعة، ثم نبه على الراجح في القياس والاستعمال دون أن يصرح بشذوذ اللغة الثانية.

5- وكذلك إذا شذت ألفاظ في السماع واستعملت فإن المرزوقي ينبه إلى أصل هذه الألفاظ وقياسها وحكمها في الاستعمال، قال المرزوقي: "واعلم أن اسم المكان والمصدر اللذين يكونان بزيادة الميم يكونان في هذا الباب على مفعِل نحو: موعد، وموثِق، وموزِن، ومورد، وموضِع، إلاّ أحرفاً شذت: كموهَب اسم رجل بفتح الهاء، وإنما هو مصدر وهب، ويدل على أن الأصل فيه مفعِل بكسر العين قولك: موهِبة الله حسنة، وموحَد، إذا قلت: جاء القوم موحَد موحَد، كما تقول: جاء القوم أُحادَ أُحادَ، وموكَل اسم موضع، وكان القياس فيه أن يقال: موحِد، وموهِب، وموكِل"[2].

فالأصل فيما كانت فاؤه حرف العلة (الواو) أن يكون بكسر العين، لكن سمعت هذه الألفاظ التي أشار إليها المرزوقي، وغيرها من الألفاظ وحكمها الشذوذ في القياس[3].

6- بيَّنَ المرزوقي رأيه في المسموع ووضَّح تفرعه بين الاطراد والشذوذ وحكمه من القياس، يقول: "والمصائب: جمع مصيبة، وهي مفعلةٌ، وشبه مدتها بمدة فعيلة، وجمعت جمعها، والقياس مصاوب وقد جاء ولكنه في الاستعمال دون مصائب. وهذا مما شذ في القياس، أعني مصائب. ومصاوب شاذٌ في الاستعمال مطرد في القياس"[4].

وقد قسم ابن جني المسموع في باب الاطراد والشذوذ إلى أربعة أقسام:

1- مطرد في القياس والاستعمال جميعاً: نحو قام زيد وضربت عمراً ومررت بسعيد.

---

[1] الخصائص: ابن جني، 1/100-99.

[2] أمالي المرزوقي: ص 59.

[3] انظر: المنصف: ابن جني، دار إحياء التراث القديم، ط1، 1954، ص 142.

[4] شرح ديوان الحماسة: المرزوقي، 4/1877.

2- مطرد في القياس شاذ في الاستعمال: نحو استعمال الماضي من الفعل (يذر ويدع).

3- المطرد في الاستعمال الشاذ في القياس: نحو تصحيح عين (استصوب واستحوذ واستنوق) والقياس إعلالها ألفاً.

4- الشاذ في القياس والاستعمال جميعاً: نحو تتميم اسم المفعول فيما عينه واو مثل (مصوون – مدووف)[1].

فأدرج المرزوقي اللفظين (مصائب – مصاوب) ضمن البابين الثاني والثالث من هذا التقسيم، فـ(مصاوب) من الباب الثاني فهو مطرد في القياس شاذ في الاستعمال، و(مصائب) من الباب الثالث فهو مطرد في الاستعمال شاذ في القياس.

ومثل ذلك فيما قال المرزوقي: "وحسبت الشيء: ظننته، أحسَبه بفتح السين، وهو المقيس، وأحسِبه بالكسر، وهو الأكثر في الاستعمال، وإن كان شاذاً في القياس"[2] فيبين المرزوقي الفصيح في هذا الحرف من اللغة، وأن الفعل قد جاء بفتح السين وبكسرها، لكن الفتح هو القياس الصحيح لهذا الفعل وإن كان أقل في الاستعمال، والأفشى في الاستعمال اللغة الثانية وهي شاذة في القياس.

7- الحمل على المعنى:

بين ابن جني المقصود بالحمل على المعنى ووضع أمثلة له فقال: " اعلم أن هذا الشَرْج غور من العربية بعيد، ومذهب نازح فسيح. قد ورد به القرآن وفصيح الكلام منثوراً ومنظوماً؛ كتأنيث المذكر، وتذكير المؤنث، وتصوير معنى الواحد في الجماعة، والجماعة في الواحد، وفي حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الأول أصلاً كان ذلك اللفظ أو فرعاً، وغير ذلك"[3].

[1] انظر: الخصائص: ابن جني، 1/99-98.

[2] شرح الفصيح: المرزوقي، ص 116.

[3] الخصائص: ابن جني، 2/413.

ومن أمثلة الحمل على المعنى عنده، قال المرزوقي في قول الشاعر[1]:

وإلا أكُـــنْ كـــلَّ الشُّـــجاعِ فـــإنَّنِي بضَـربِ الطُّلَـى والهَـامِ حـقٌّ عَلـيمِ

"والباء من قوله (بضرب الطلى) تعلق بقوله (عليم)، فإن قيل: كيف ساغ ذلك والمضاف إليه لا يعمل فيما قبل المضاف؟ قلت: لما كان قوله (حق عليم) لا زيادة فيه إلا التوكيد لم يعتد بالمضاف، فحمل الكلام على المعنى لا على اللفظ، فكأنه قال: إنني بضرب الطلى عليم جداً، ويجري هذا المجرى إجازتهم لقول القائل: أنت زيداً غير ضارب، مع امتناعهم من إجازة أنت زيداً مثل ضارب، لما كانت معنى (غير) معنى (لا)، فحمل الكلام على المعنى لا على اللفظ، حتى كأنه قيل: أنت زيداً لا ضاربٌ، فاعلمه، وبالله التوفيق"[2].

فالمرزوقي يبين كيفية تعليق شبه الجملة بالمشتق (عليم) وهو مضاف إليه، والذي تقتضيه الصناعة أن تعلق شبه الجملة بالخبر (حق) وهو مضاف، لكن لما كان المعنى يقتضي أن يكون هذا المضاف الغاية منه التوكيد، ويتم المعنى من دونه، بل إن المعنى يقتضي أن يتم التعليق بـ(عليم) لأن المراد من الكلام أنه (عليم جداً) جاز هذا التعليق حملاً على المعنى، ويقيس هذا القول على قول آخر مشابه له، وهو قولهم: أنت زيداً غير ضاربٍ، وهو جائز لأن معنى (غير) هو معنى (لا)، فلو حمل الكلام على اللفظ لما جاز، لكنه جائز حملاً على المعنى.

8- كان المرزوقي يتخذ معيار الكثرة اللغوية لصحة القياس فالشيء إذا كثر في كلام العرب وفشا استعماله فالواجب القياس عليه، يقول: "أحمدته أي: وجدته محموداً، وهذا كما يقال: أجبنته أي: أصبته جباناً، وبعض الناس يجعله قياساً فيقول: أذممته أي وجدته مذموماً، وأضللته

1 وهو الشاعر عبد العزيز بن زرارة، الحماسية 83 من شرح ديوان الحماسة للمرزوقي.

2 شرح ديوان الحماسة: المرزوقي، 1/279.

أي: وجدته ضالاً، وبعضهم يقف عند السماع، ولا يجعله قياساً، وليس ذلك بسديد، لأن الشيء إذا كثر في كلامهم واتسع فالواجب القياس عليه ما لم يمنع منه مانع"[1].

9- **وكثيراً ما يقرن القياس بالتعليل** كما مر من أمثلة سابقاً، فيقيس المرزوقي الظرف (أمس) على (أل التعريف) ويجعله سبباً في بنائه، فالأصل في الظرف أن يكون معرباً لكنَّه لما تضمَّن معنى الحرف والأصل في الحرف البناء، حُمِلَت (أمس) على (الألف واللام) فبُنيت : "وأمس في موضع الجر، والكسرة في آخره كسرة بناء، وإنما بني لتضمنه معنى الألف واللام لكونه معرفة،....فلما تضمن معنى الألف واللام وجب أن يبنى كما يبنى الحرف"[2]. وقد ذهب ابن خروف إلى أن علة بناء إرادة التخفيف تشبيهاً لها بالأصوات[3].

وقال المرزوقي في تعليل نصب الظرف (غدوة) بعد (لدن): "(لدن غدوة) ظرفٌ لقوله (نستنقذُ الجردَ)، وانتصب (غدوة) عن النون من (لدن)، لأنَّه شُبّه بالنون من (عشرين) في ثباته مرةً وسقوطه أخرى، وكما نصب (الدرهم) بعد (عشرين)، كذلك نصب (غدوة) بعد (لدن)، وهذا شاذ في القياس كثير في الاستعمال"[4].

فالعلة التي أوجبت نصب (غدوة) بعد لدن قياسها على النون التي في (عشرين)، فكما أن تلك إذا ثبتت كان ما بعدها منصوباً، وإذا حذفت جر ما بعدها على الإضافة، فكذلك النون في (لدن) ، لما كانت ظاهرةً في اللفظ مثبتة جاء ما بعدها (غدوة) منصوباً)، قال أبو سعيد السيرافي: " وإنما تنصب العرب غدوة، وإن كان القياس فيها الخفض على ضرب من التأويل

[1] شرح الفصيح: المرزوقي، ص 78.

[2] شرح الفصيح: المرزوقي، ص 347، ويكرر المرزوقي هذا القياس في موضع آخر من مؤلفاته، يقول: "وهذه اللفظة مبنية على الكسر لأنها معرفة عدل بها عن الأمس وضمنت معنى الألف واللام فاستحقت لذلك البناء، لأن الاسم إذا تضمن معنى حرف يستحق البناء، ثم بنيت على الكسرة لالتقاء الساكنين". انظر شرح المفضليات: المرزوقي، ص 427.

[3] شرح الكافية الشافية: ابن مالك، ص 3/1482.

[4] شرح المفضليات: المرزوقي، ص 236/1.

والتشبيه، وذلك أنهم يقولون: " لد " فيحذفون النون، و " لدن " فيثبتون النون، فشبّهوا هذه النون بالنون الزائدة في عشرين وضاربين؛ لأنك تقول: هذه عشرو زيد، وضاربو زيد، ثم تقول: هذه عشرون درهماً، وضاربون زيداً"[1].

[1] شرح كتاب سيبويه: أبو سعيد السيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 2008، 312/1.

نتائج البحث:

بعد عرض صورٍ من القياس النحوي عند المرزوقي في آثاره، وتبين آرائه وتعليلاته فيها يمكننا الخلوص إلى النتائج التالية:

1- تتلمذ المرزوقي على أبي علي الفارسي، وأخذ عنه معرفةَ القياس وطرائقه، وإن كان لم يبلغ شأوَ أستاذه؛ إلا أنَّه كان يسير على خطاه.

2- كان المرزوقي يقيس النظير على النظير ويبين العلة الجامعة بين المتشابهين وأكثر ما جاء من هذا النوع من القياس كان في تعدية الأفعال، كما كان يقيس النقيض على النقيض مبيناً سنن العرب في بناء كلامها من خلال هذا القياس.

3- التزم المرزوقي بالقياس الموافق للسماع، وإن جاء حرف في السماع يخالف القياس بيَّن ترجيح القياس على السماع، .

4- اتخذ المرزوقي معيار الكثرة اللغوية لصحة القياس فالشيء إذا كثر في كلام العرب وفشا استعماله فالواجب القياس عليه

5- كثيراً ما يقترن القياس عند المرزوقي بالتعليل، فيبين علة قياس الفرع على الأصل أو على بناء الأصل على الفرع.

مصادر البحث ومراجعه

Research sources and references

1. القرآن الكريم
2. ابن يعيش النحوي: د. عبد الإله نبهان، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، 1997.
3. الأزمنة والأمكنة: المرزوقي، ضبطه وخرج آياته: خليل منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1996.
4. الأصول: دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب (النحو – فقه اللغة – البلاغة): د.تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة – مصر، 2000م.
5. أصول التفكير النحوي: علي أبو المكارم، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة – مصر، ط1، 2006.
6. الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة: أبو البركات الأنباري، تحقيق الأستاذ سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، سوريا، 1957.
7. الاقتراح في أصول النحو: السيوطي، تحقيق: د.محمود فجال، دار القلم، دمشق – سوريا، ط1، 1989.
8. أمالي المرزوقي: المرزوقي، تحقيق: د. يحيى الجبوري، دار الغرب الإسلامي، 1995.
9. إنباه الرواة على أنباه النحاة: القفطي، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 1424.
10. الإيضاح العضدي: أبو علي الفارسي، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، ط1، 1969.

11. تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: ابن هشام الأنصاري، تحقيق: د. عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، ط1، 1986.

12. التذييل والتكميل: أبو حيان، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ودار كنوز إشبيليا، ط1.

13. تمهيد القواعد شرح تسهيل الفوائد: ناظر الجيش، تحقيق: د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام ، مصر، ط1، 1428هـ.

14. الخصائص: ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، ط2.

15. سفر السعادة وسفير الإفادة: علم الدين السخاوي، تحقيق: محمد الدالي، تقديم: د. شاكر الفحام، دار صادر– بيروت، 1995م، ط2.

16. سير أعلام النبلاء: الحافظ الذهبي،، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط3، 1985.

17. شرح ابن عقيل: ابن عقيل الهمداني المصري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، 1980.

18. شرح التسهيل: ابن مالك، تحقيق: د.عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي مختون، دار هجر للطباعة والنشر، ط1، 1990.

19. شرح التصريح على التوضيح: خالد الأزهري، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 2000.

20. شرح الفصيح: المرزوقي، تحقيق: د.سليمان إبراهيم العايد، كرسي الدكتور عبد العزيز المانع لدراسات اللغة العربية وآدابها.

21. شرح ديوان الحماسة للمرزوقي، تحقيق: أحمد أمين، عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت.

22. شرح شافية ابن الحاجب: الرضي الأستراباذي، تحقيق: محمد الزفزاق، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 1975.

23. شرح كتاب سيبويه: أبو سعيد السيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 2008.

24. الصحاح: الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت – لبنان، 1987، مادة (يدي).

25. طبقات فحول الشعراء: ابن سلام الجمحي، تحقيق: محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة – السعودية، 25/1.

26. فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت: القاضي محب الله بن عبد الشكور البهاري، ضبطه وصححه: عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 2002، ص 9.

27. القياس في النحو: منى إلياس، دار الفكر، دمشق، ط1، 1985.

28. الكتاب: سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، مصر، ط3، 1988. 1/182.

29. لسان العرب: ابن منظور، دار صادر، بيروت – لبنان، ط3، 1414هـ.

30. المسائل الحلبيات: أبو علي الفارسي، د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط1، 1987،

31. معجم الأدباء: ياقوت الحموي، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1993.

32. المقتضب: المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.

33. المنصف: ابن جني، دار إحياء التراث القديم، ط1، 1954، ص 142.

المخطوطات:

1. شرح المفضليات: المرزوقي، مخطوط مكتبة برلين، رقم 7446.